

النشرة الربعية الثانية والعشرون



تنظيم . . تطوير . . رقابة النشرة الربعية

العدد الثاني والعشرون - الربع الرابع للعام 2024

كلمة العدد



براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

أقدم لكم النشرة الربعية للربع الرابع من العام 2024، التي تستعرض جهود الهيئة في الاشراف والرقابة على القطاعات المالية غير المصرفية، بالإضافة الى المبادرات والأنشطة التوعوية، وذلك سعياً من الهيئة للحفاظ على استقرار قطاعات سوق رأس المال، وديمومة هذه القطاعات واستمراريتها، بما يحقق المصلحة العامة، وحماية الاقتصاد الوطني، وحماية المتعاملين في القطاعات التي تشرف عليها الهيئة.

أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً يقضي بوقف استقبال طلبات الترخيص المقدمة من شركات أوراق مالية جديدة، حتى تاريخ 30/6/2025 واعتبار هذه المدة بمثابة فترة لمراجعة نشاط الأوراق المالية. وفي سياق متصل نشرت الهيئة للجمهور مسودة تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إضافة للقواعد الاختيارية بهدف التغذية الراجعة.

ومن الأنشطة التوعوية التي نفذت خلال الربع المذكور، إطلاق الهيئة، بالشراكة مع بورصة فلسطين، فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2024" تحت عنوان "التكنولوجيا والتمويل الرقمي والأصول المشفرة والتمويل المستدام".

وفي السياق ذاته نظمت الهيئة حملة توعوية رقمية متكاملة عبر منصات التواصل الاجتماعي خاصة بنشاط الفوركس، جاءت الحملة بالتزامن مع ترخيص ثلاثة شركات للعمل بنشاط الفوركس، وتهدف الى توعية المتعاملين والمستثمرين (والجمهور) بالمخاطر العالية التي تنطوي على ممارسة هذا النشاط، وتحذير الجمهور من ممارسة النشاط عبر منصات وجهات غير مرخصة من قبل الهيئة، كما ونفذت الهيئة ورشة عمل تفاعلية خاصة بقطاع الأوراق المالية، بحضور ممثلين عن شركات الأوراق المالية المرخصة وعدد من المستثمرين، وباستضافة الخبير الاقتصادي الدكتور نصر عبد الكريم.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لموظفي الهيئة كافة، والقطاعات المالية غير المصرفية، والشركاء، والمانيين، على الجهود المبذولة خلال العام المنصرم، كما أود التأكيد على أن المعوقات والتحديات التي تواجه عمل الهيئة، لن تجعلها تحيد عن مواصلة تنفيذ سياستها المتمثلة في توفير المقومات الأساسية الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية لقطاعات سوق رأس المال واستقرارها.

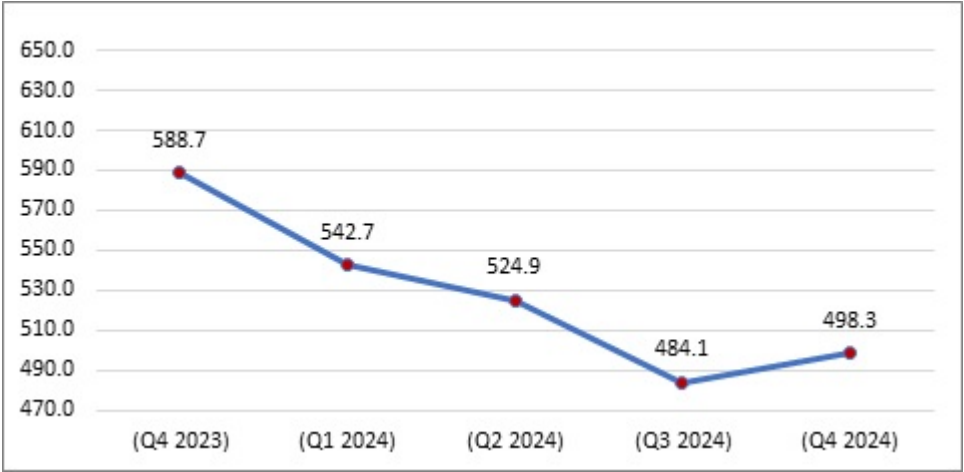
تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

○ مؤشر القدس

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 498.3 نقطة مع نهاية الربع الرابع 2024، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3% عن إغلاقه نهاية الربع السابق لذات العام، وانخفاضاً نسبته 15% مقارنةً بالربع المناظر من العام السابق 2023. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترات السابقة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)



○ إحصائيات وبيانات التداول

شهد إجمالي أحجام التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الرابع من العام 2024 ارتفاعاً نسبته 14% مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الثالث 2024) وانخفاضاً بنسبة 32% عن الربع المناظر (الربع الرابع 2023).

وأيضاً شهدت قيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الرابع من العام 2024 ارتفاعاً طفيفاً نسبته حوالي 1% مقارنة مع نهاية الربع السابق وانخفاضاً بنسبة 34% عن الربع المناظر. فيما شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً طفيفاً بما نسبته 3% عن نهاية الربع السابق، وانخفاضاً بما نسبته 12% عن نهاية الربع المناظر من العام السابق.

(انظر الجدول رقم 1 والشكل رقم 2 أدناه)

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

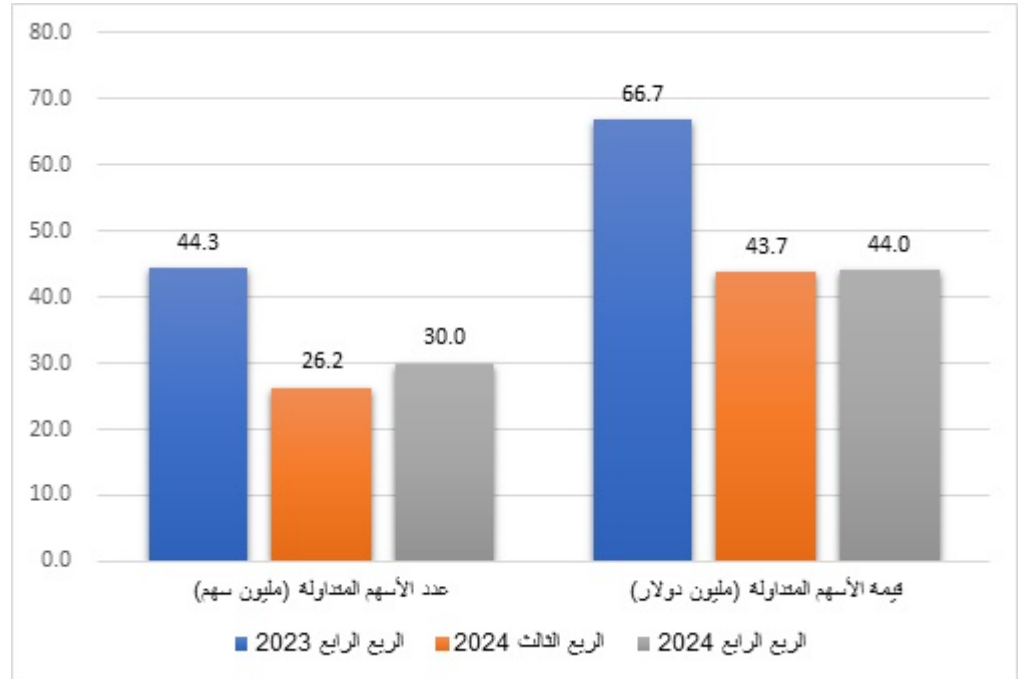
البيان	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2024	الربع الرابع 2024
عدد جلسات التداول	61	63	65
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم) *	44.3	26.2	30.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) *	66.7	43.7	44.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,625.1	3,970.4	4,080.1
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	1.1	0.7	0.7
عدد الصفقات	6,028	4,822	5,076
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	69,572	69,017	68,847
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) **	25.9%	22.2%	22.9%

قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)** 0.2% 0.2% 0.4%

* البيانات لا تشمل التحويلات خارج القاعة.

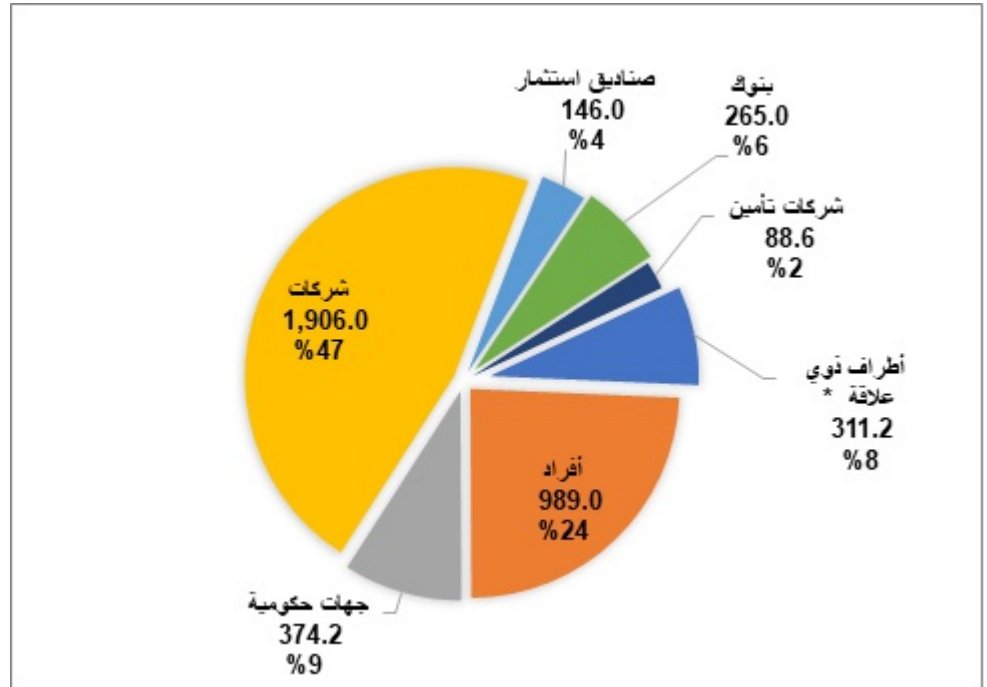
** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2023.

شكل 2: التطورات السنوية لنشاط التداول في بورصة فلسطين



ويستفاد من الشكل رقم (3) أنّ حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 47% مقارنة بحصة الافراد والبالغة 24%. وكما تجدر الإشارة الى أنّ التصنيف الوارد بالرسم ادناه يأخذ الصفة الأكثر ديمومة للعميل، حيث أنّ قيمة الشركات الواردة لا تشمل شركات التأمين والمصارف كونها مذكورة ضمن تصنيف مخصص، بالمقابل تشمل قيمة الأطراف ذوي العلاقة شركات وأفراد آخرين.

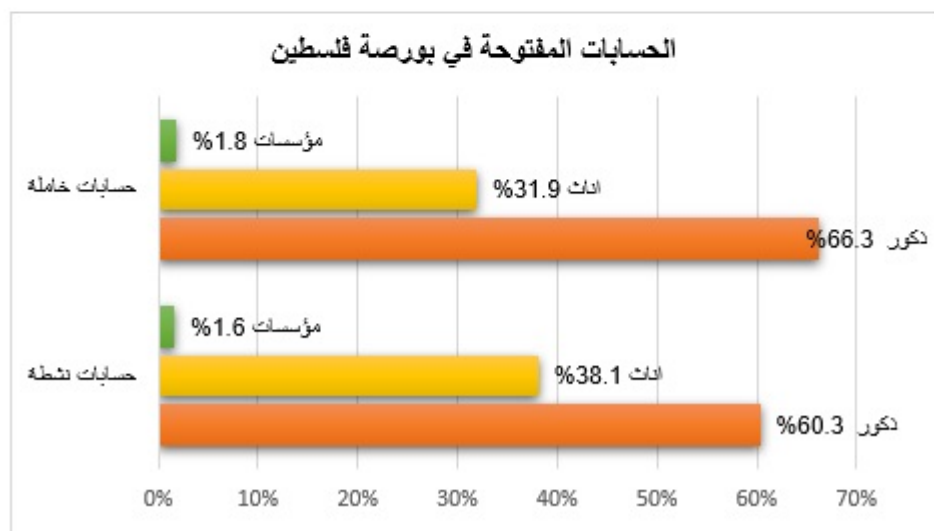
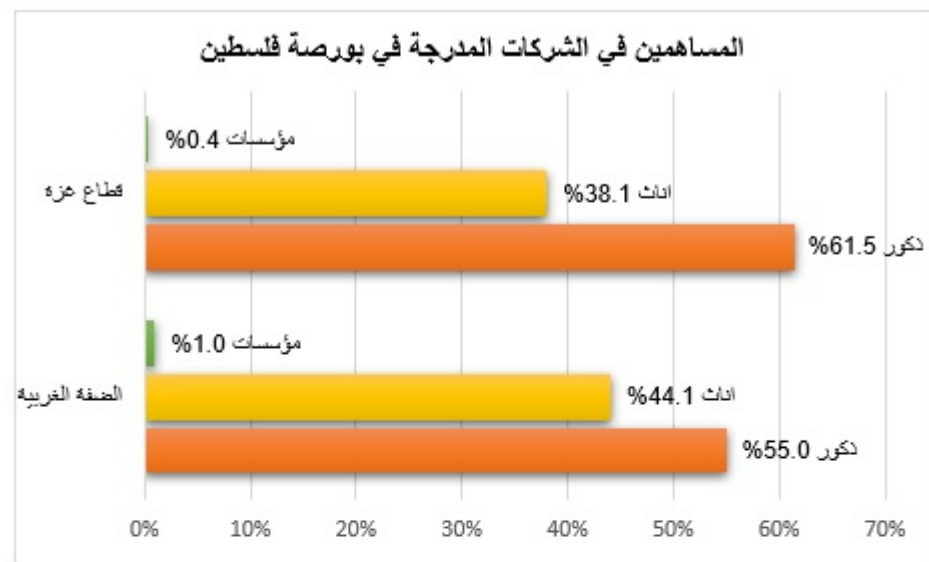
شكل 3: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين



البيانات الواردة في الشكل (4) تظهر أن الشركات هي المستثمرين الرئيسة في السوق، حيث تمثل 47% من إجمالي القيمة السوقية. أما الأفراد، فيشكلون 24% من إجمالي القيمة السوقية. الجهات الحكومية تمثل 9% من إجمالي القيمة السوقية. الأطراف ذوي العلاقة* تمثل 8% من إجمالي القيمة السوقية. صناديق الاستثمار تمثل 4% من إجمالي القيمة السوقية. شركات التأمين تمثل 2% من إجمالي القيمة السوقية. البنوك تمثل 6% من إجمالي القيمة السوقية. في نهاية العام 2024، بلغت القيمة السوقية للشركات 1,906.0 مليار ريال، أي 47% من إجمالي القيمة السوقية البالغة 61,422 مليار ريال. أما الأفراد، فيبلغون 989.0 مليار ريال، أي 24% من إجمالي القيمة السوقية. الجهات الحكومية تبلغ 374.2 مليار ريال، أي 9% من إجمالي القيمة السوقية. الأطراف ذوي العلاقة* تبلغ 311.2 مليار ريال، أي 8% من إجمالي القيمة السوقية. صناديق الاستثمار تبلغ 146.0 مليار ريال، أي 4% من إجمالي القيمة السوقية. شركات التأمين تبلغ 88.6 مليار ريال، أي 2% من إجمالي القيمة السوقية. البنوك تبلغ 265.0 مليار ريال، أي 6% من إجمالي القيمة السوقية.

في نهاية العام 2021، بلغت القيمة السوقية للشركات 1,244.7 مليار ريال، أي 47% من إجمالي القيمة السوقية البالغة 2,648.3 مليار ريال. أما الأفراد، فيبلغون 635.0 مليار ريال، أي 24% من إجمالي القيمة السوقية. الجهات الحكومية تبلغ 264.2 مليار ريال، أي 10% من إجمالي القيمة السوقية. الأطراف ذوي العلاقة* تبلغ 211.2 مليار ريال، أي 8% من إجمالي القيمة السوقية. صناديق الاستثمار تبلغ 126.0 مليار ريال، أي 5% من إجمالي القيمة السوقية. شركات التأمين تبلغ 88.6 مليار ريال، أي 3% من إجمالي القيمة السوقية. البنوك تبلغ 265.0 مليار ريال، أي 10% من إجمالي القيمة السوقية.

شكل 4: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2021 (مليون دولار)



تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنا عشر شركة مع نهاية الربع الرابع من العام 2024، وانخفضت حجم المحفظة التأمينية مع نهاية العام 2024 عن سابقه بنسبة بلغت 4%، ويأتي ذلك في سياق إجمام الفئات الأكثر تضرراً من الحرب عن تجديد وثائق التأمين بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين في الضفة و كذلك التوقف التام لعجلة الإنتاج وتعطيل كامل للحياة الاقتصادية في قطاع غزة مع بدء الحرب والذي لا زال مستمراً حتى تاريخه ، أما إجمالي استثمارات شركات التأمين فبلغ 294.40 مليون دولار، تنصده الاستثمارات العقارية، بما نسبته 48% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربع الثاني والربع الثالث والرابع من العام 2024 (باستثناء إجمالي الأقساط المكتتبة) لا تشمل بيانات الشركة الامريكية للتأمين على الحياة (اليكو)، كذلك بيانات الربع الرابع من العام 2024 لا تشمل بيانات شركة البركة للتأمين الاسلامي.

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

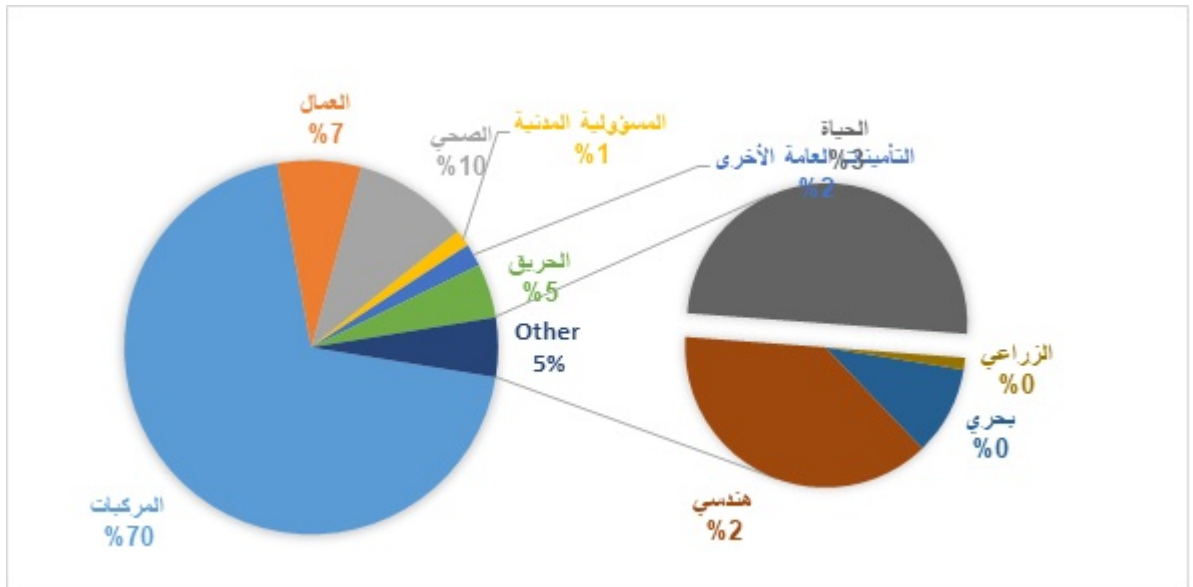
البيان	الربع الرابع 2023	الربع الثاني *2024	الربع الثالث *2024	الربع الرابع *2024
اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	398.03	193.37	292.40	383.56
اجمالي استثمارات شركات التأمين	309.02	282.23	286.45	294.40

يشير الجدول (2) الى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين الى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، حيث بلغت مع نهاية العام 2024 ما يقارب 3.51%، اذ تشير هذه النسبة “نسبة الاختراق التأمينية” الى اجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، اما من حيث الكثافة التأمينية والتي تشير الى حصة الفرد من اجمالي المحفظة التأمينية، على الرغم من ان هذه النسبة شهدت نمو عبر السنوات الثلاثة الماضية الا انها انخفضت مع نهاية العام 2024 لتصل الى 69.74 دولار أمريكي.

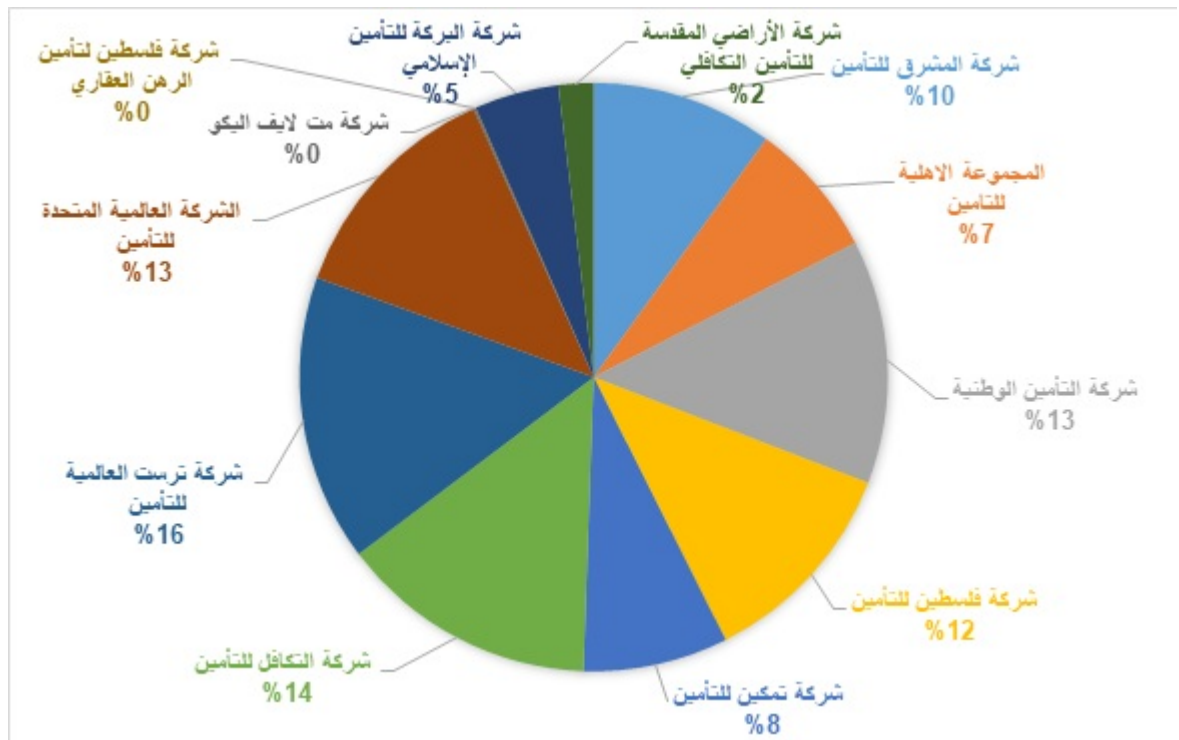
جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2020	1.95 %	58.7
2021	2 %	68.6
2022	2.07 %	73.08
2023	2.29%	71.22
2024	3.51%	69.74

يوضح الشكل (1) ، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 70% من اجمالي المحفظة التأمينية في نهاية العام 2024، يليه التأمين الصحي بنسبة 10%. كما يلاحظ من الشكل (2) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنا عشر شركة عاملة في القطاع على نحو 56% من اجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني وذلك في نهاية العام 2024.



شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الرابع من عام 2024

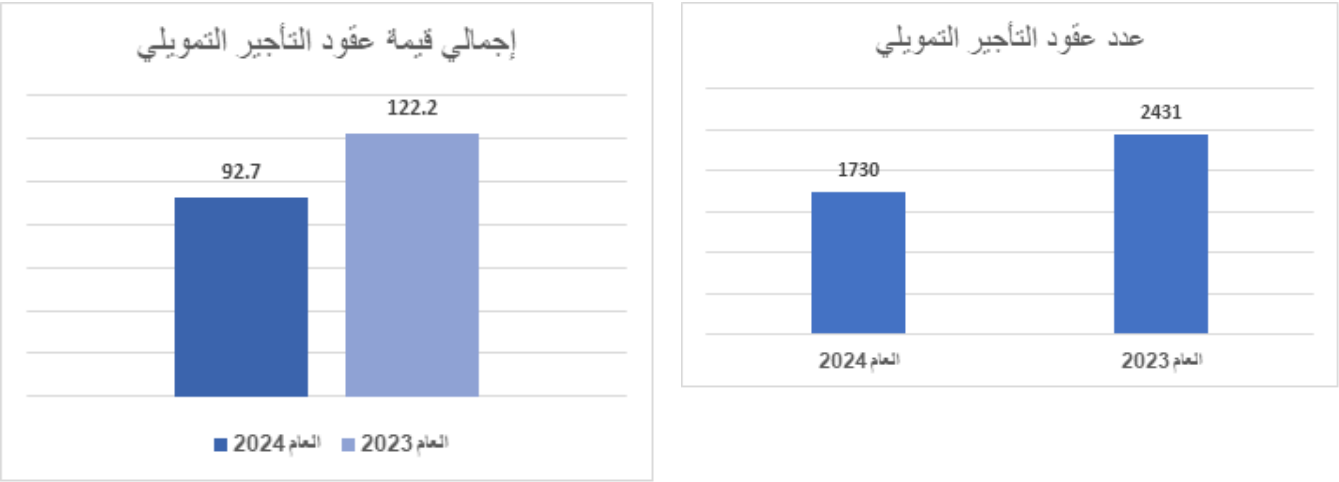


تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأجير التمويلي

البيانات التالية توضح التطورات في قطاع التأجير التمويلي خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام 2023. تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في القيمة الإجمالية لعقود التأجير التمويلي، مما يعكس زيادة الطلب على التمويل في القطاع. ومع ذلك، فإن عدد عقود التأجير التمويلي قد انخفض، مما يشير إلى أن العقود الجديدة تكون أكبر حجماً. هذه التغيرات تعكس التحولات في سلوكيات التمويل في السوق.

البيانات التالية توضح التطورات في قطاع التأجير التمويلي خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام 2023. تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في القيمة الإجمالية لعقود التأجير التمويلي، مما يعكس زيادة الطلب على التمويل في القطاع. ومع ذلك، فإن عدد عقود التأجير التمويلي قد انخفض، مما يشير إلى أن العقود الجديدة تكون أكبر حجماً. هذه التغيرات تعكس التحولات في سلوكيات التمويل في السوق.

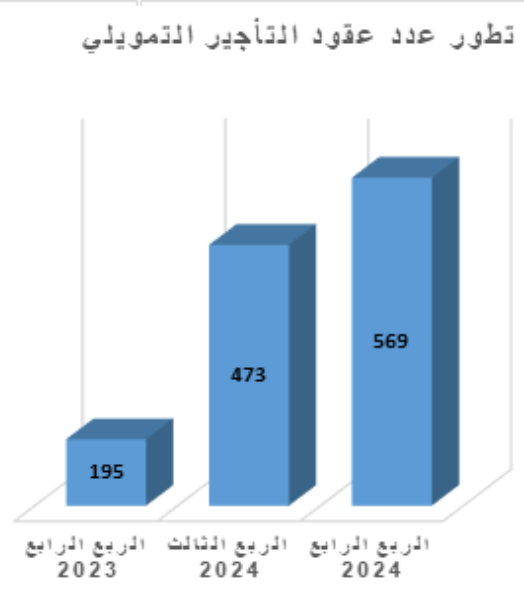
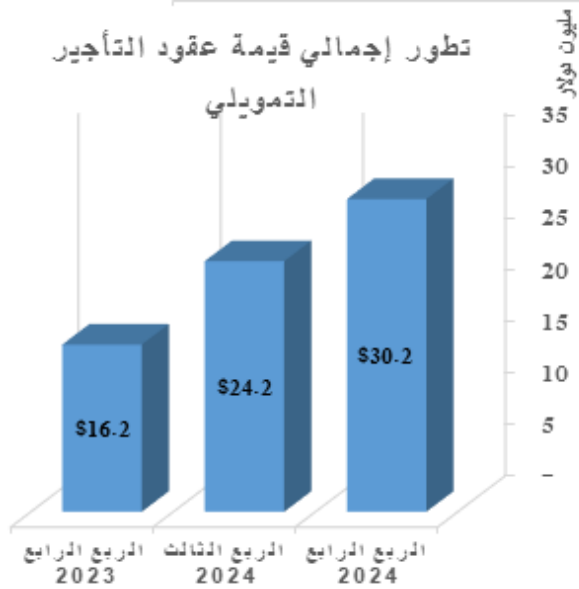
البيانات التالية توضح التطورات في قطاع التأجير التمويلي خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام 2023. تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في القيمة الإجمالية لعقود التأجير التمويلي، مما يعكس زيادة الطلب على التمويل في القطاع. ومع ذلك، فإن عدد عقود التأجير التمويلي قد انخفض، مما يشير إلى أن العقود الجديدة تكون أكبر حجماً. هذه التغيرات تعكس التحولات في سلوكيات التمويل في السوق.



البيانات التالية توضح التطورات في قطاع التأجير التمويلي خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام 2023. تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في القيمة الإجمالية لعقود التأجير التمويلي، مما يعكس زيادة الطلب على التمويل في القطاع. ومع ذلك، فإن عدد عقود التأجير التمويلي قد انخفض، مما يشير إلى أن العقود الجديدة تكون أكبر حجماً. هذه التغيرات تعكس التحولات في سلوكيات التمويل في السوق.

البيانات التالية توضح التطورات في قطاع التأجير التمويلي خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام 2023. تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في القيمة الإجمالية لعقود التأجير التمويلي، مما يعكس زيادة الطلب على التمويل في القطاع. ومع ذلك، فإن عدد عقود التأجير التمويلي قد انخفض، مما يشير إلى أن العقود الجديدة تكون أكبر حجماً. هذه التغيرات تعكس التحولات في سلوكيات التمويل في السوق.

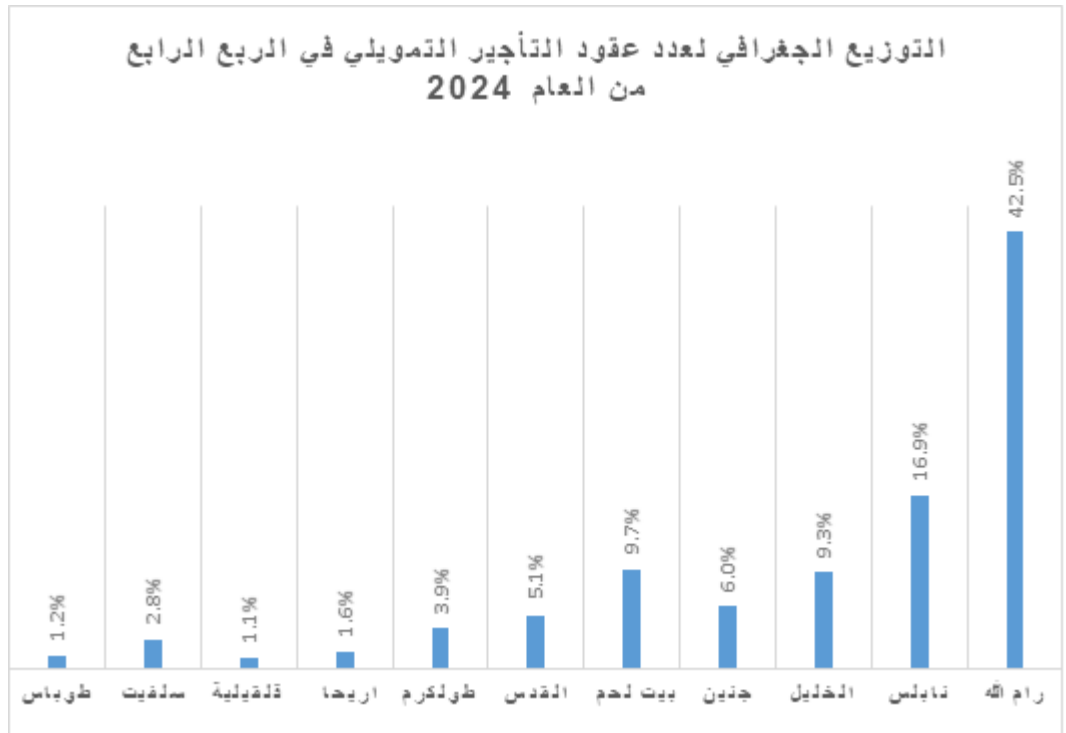
البيانات التالية توضح التطورات في قطاع التأجير التمويلي خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالعام 2023. تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في القيمة الإجمالية لعقود التأجير التمويلي، مما يعكس زيادة الطلب على التمويل في القطاع. ومع ذلك، فإن عدد عقود التأجير التمويلي قد انخفض، مما يشير إلى أن العقود الجديدة تكون أكبر حجماً. هذه التغيرات تعكس التحولات في سلوكيات التمويل في السوق.



في الربع الرابع من عام 2024، سجلت الشركة نموًا في إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي بنسبة 42.5% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024، وبنسبة 16.9% مقارنة بالربع الرابع من عام 2023. كما سجلت الشركة نموًا في عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 9.7% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024، وبنسبة 15.6% مقارنة بالربع الرابع من عام 2023. هذا النمو يعكس نجاح الشركة في جذب عملاء جدد وزيادة حجم أعمالها التمويلية.

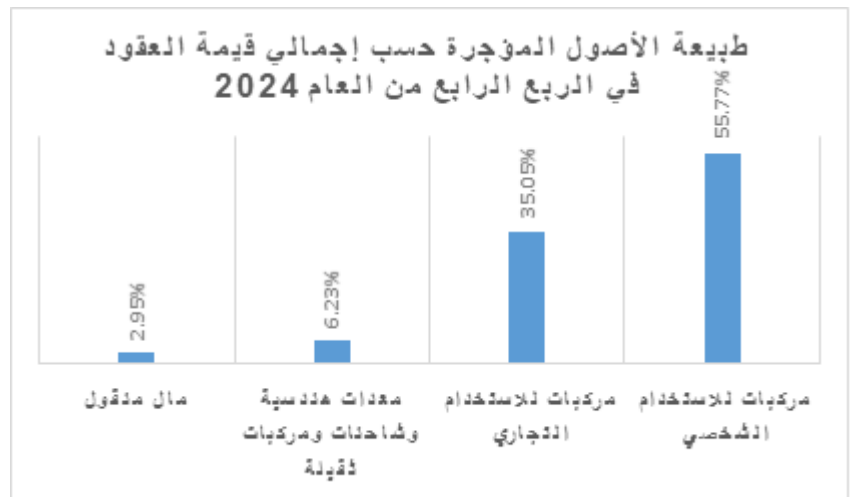
توزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الرابع من عام 2024

شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الرابع من عام 2024



ما زالت المركبات للاستخدام الشخصي تستحوذ على الحصة الأكبر (55.77%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الرابع من العام 2024. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حياتها. أما المركبات للأغراض التجارية فشكلت ما نسبته 35.05%، والمعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة شكلت 6.23% من إجمالي قيمة المحفظة. وفيما يخص المال المنقول (المعدات، وخطوط الإنتاج، ... وغيرها، بما لا يشمل المركبات)، فبلغت نسبتها 2.95%. ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل 4).

شكل 4: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الرابع من العام 2024



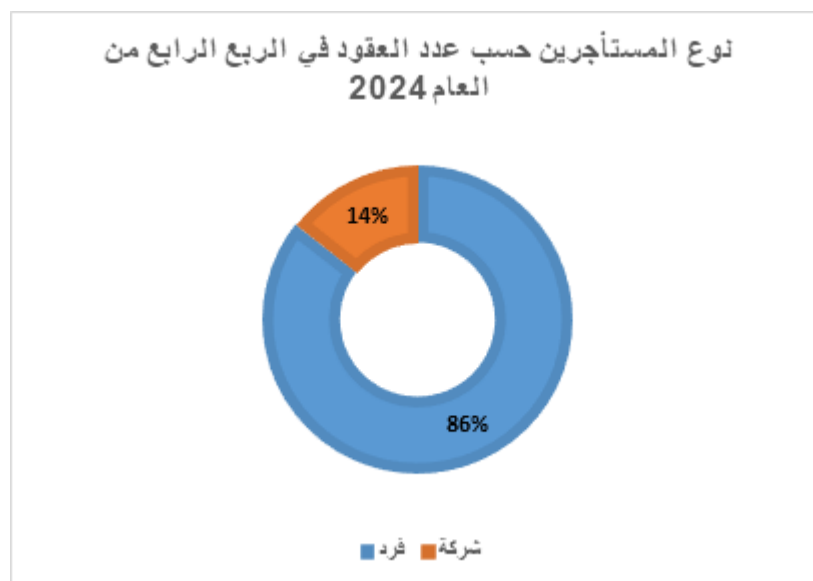
يلاحظ من الشكل رقم (5) أن 86% من عدد العقود المسجلة في الربع الرابع من العام 2024 تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2023، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد في الربع الرابع من العام 2023 ما نسبته 74%.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الرابع من العام 2024



يلاحظ من الشكل رقم (5) أن 86% من عدد العقود المسجلة في الربع الرابع من العام 2024 تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2023، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد في الربع الرابع من العام 2023 ما نسبته 74%.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الرابع من العام 2024



التوعية المالية

التوعية المالية > الرسائل التوعوية

1. قطاع التأمين:

من حقك وحق المستفيد الحصول على الضمان أو المبلغ المستحق من المؤمن على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر أو حلول الأجل المحدد في عقد التأمين.

2. قطاع الأوراق المالية:

عند التداول، اعلم أنه لا يجوز إجراء أي تحويل أو مناقلة أو تقاص داخلي بين حسابك وحساب أي عميل آخر إلا بين الأقارب من الدرجة الأولى، وبتفويض خطي.

3. قطاع تمويل الرهن العقاري:

اعلم أنه كلما زادت فترة السداد أو القرض، ترتب عليك دفع فوائد أكثر.

4. قطاع التأجير التمويلي:

التأجير التمويلي بديل مناسب لك إذا استنفذت مصادر التمويل الأخرى.

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. قطاع التأمين

المال غير المنقول:

الأرض المملوكة لشخص أو أكثر، وتشمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى، كما تشمل العقار أيضاً.

2. قطاع الأوراق المالية

البيع على المكشوف (Short Selling)

هو قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يملكها (في الغالب يتم اقتراضها من قبل الوسيط المالي) ليتم شراؤها في تاريخ لاحق، وذلك بناء على توقع المستثمر بانخفاض سعرها في السوق المالي عن سعر البيع، وبالتالي يحقق المستثمر ربحاً يتمثل في فرق سعر الشراء عن سعر البيع.

3. قطاع تمويل الرهن العقاري:

الكفيل:

الشخص الذي يعتبر مسؤولاً عن سداد القرض بالتكافل والتضامن مع المقترض في حال عدم السداد.

4. قطاع التأجير التمويلي:

استعادة الحيازة:

وضع يسترد فيه المؤجر الأصول المستأجرة، وعادةً ما يكون ذلك بسبب التعثر أو الإخلال ببنود اتفاقية التأجير.

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات

قطاع التأمين: هل يقع على المؤمن أي التزام في التأمين بالمسؤولية المدنية في حال عدم مطالبة المتضرر بهذا الالتزام؟

وفقاً للمادة (19) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، فإنه لا ينتج التزام المؤمن أثره في التأمين من المسؤولية المدنية إلا إذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه هذه المسؤولية.

قطاع الأوراق المالية: ما المقصود بإصدار سندات القرض العام؟

هو عرض سندات القرض للاكتتاب العام

قطاع تمويل الرهن العقاري: ما هي الأمور التي يجب أن يتحقق المقترض من وجودها في العقد الذي يتم توقيعه مع أحد البنوك الإسلامية في حالة قرض الرهن العقاري؟

يجب التحقق من أن العقد الذي وقعته المشتري مع البنك الإسلامي يجب عن الأسئلة التالية:

- ما هي مدة الإيجار؟
- هل يعتبر توفير كفيل من أحد المتطلبات؟ وما هي مواصفات هذا الكفيل؟
- ما هي الرسوم والتكاليف الإضافية المترتبة على العقد؟
- هل يجب تحويل الراتب إلى البنك؟
- هل يجب تخمين قيمة البيت؟ وما هي الإجراءات التي يتبعها البنك للقيام بالتخمين؟
- ما الذي سيحدث عند تغيير ظروف الأسرة؟ على سبيل المثال، حصول الزوج على وظيفة أفضل في مكان آخر بعيد، بحيث يصبح غير قادر على التنقل بين مكان عمله وبيته؟
- من هي الجهة المسؤولة عن دفع ضرائب الأملاك، والبلدية، وتكاليف التحسينات؟
- من هي الجهة المسؤولة عن دفع تكاليف تسجيل (نقل ملكية) البيت، والضرائب الناتجة عن عملية شراء البيت؟

قطاع التأجير التمويلي ما المقصود بالإيجار المقدم في التأجير التمويلي؟

أي دفعة في شكل إيجار تسدد قبل بداية مدة التأجير. كما يستخدم المصطلح، أيضاً، لوصف ترتيب دفع الإيجارات الذي يدفع فيه المستأجر كل إيجار في بداية كل فترة محددة لدفع دفعة التأجير. على سبيل المثال، يشترط برنامج التأجير المدفوع مقدماً كل ربع سنة على المستأجر دفع ربع الإيجار السنوي في بداية كل ثلاثة أشهر متتالية أثناء مدة التأجير.

حملات وورش ولقاءات توعوية

الهيئة تطلق أسبوع المستثمر العالمي 2024 للسنة السابعة على التوالي





شاركت هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين في فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2024" مطلع تشرين اول الجاري، وذلك تحت عنوان "التكنولوجيا والتمويل الرقمي والأصول المشفرة والتمويل المستدام"، والذي ينفذ للمرة السابعة في فلسطين وفق المبادرة السنوية التي أطلقتها المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال "أيوسكو"، وذلك بالشراكة مع اتحاد البورصات العالمي WFE ليضم العديد من هيئات الأوراق المالية والبورصات في أكثر من 120 دولة حول العالم.

وتأتي مشاركة هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين لهذا العام متمشية مع الظروف الاستثنائية وبعد عام كامل من العدوان الإسرائيلي وتبعاته، حيث اقتصرت المشاركة على مجموعة من اللقاءات التوعوية في ثلاث جامعات فلسطينية (جامعة النجاح الوطنية، جامعة الاستقلال، جامعة فلسطين التقنية- خضوري). كما وتم تفعيل النشاط على منصات التواصل الاجتماعي، حيث ركزت تلك النشاطات على جملة من المحاور أهمها: الاستدامة، التكنولوجيا والتمويل الرقمي، والأصول المشفرة.

يذكر أن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال "أيوسكو"، هي أرفع جسم مهني في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال، وتعنى بوضع المعايير الدولية والفنية التي يجب إتباعها من قبل الهيئات المشرفة على أسواق المال الأعضاء في المنظمة مع ضرورة الإشارة الى ان دولة فلسطين تتمتع بالعضوية الكاملة في منظمة "أيوسكو" ومن خلال هيئة سوق رأس المال منذ العام 2014.

نظمت الهيئة ورشة عمل تفاعلية خاصة بقطاع الأوراق المالية



عقدت الهيئة ورشة عمل تفاعلية خاصة بقطاع الأوراق المالية، بحضور ممثلين عن شركات الأوراق المالية المرخصة وعدد من المستثمرين، وباستضافة الخبير الاقتصادي الدكتور نصر عبد الكريم.

واستعرضت الهيئة خلال الورشة بعض البيانات الإحصائية لتعاملات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية إضافة الى أسواق الفوركس، بهدف التعرف على سلوك المستثمرين والتحديات التي تواجههم في السوق المحلي وزيادة الوعي المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة بغض النظر عن الأدوات الاستثمارية المستخدمة.

تأتي هذه الورشة ضمن جهود الهيئة التوعوية المستمرة لحماية المتعاملين والمستثمرين في القطاع المالي غير المصرفي ولديمومة هذه القطاعات واستمراريتها، بما يحقق المصلحة العامة، ويسهم بدفع عجلة الاقتصاد الوطني.

الشمول المالي في فلسطين

على الرغم من الظروف السياسية الصعبة والاستثنائية التي تمر بها دولة فلسطين بسبب العدوان الغاشم على قطاع غزة وما يتبعه من اعتداءات في الضفة الغربية، إلا أن العمل لا يزال مستمراً بتنفيذ خطة الشمول المالي والتي شارف الإطار الزمني الخاص بها على الانتهاء، فيما يلي التطورات الحاصلة في هذا السياق:

• تطورات الخطة الثلاثية بين الهيئة وسلطة النقد ووزارة التربية والتعليم

تم تنفيذ عدد من اللقاءات الفنية لاستكمال العمل على أنشطة الخطة الثلاثية بين الهيئة وسلطة النقد ووزارة التربية والتعليم، وذلك بعد عودة الدوام الوجاهي للمدارس وانتظام العملية التعليمية، حيث تم التركيز على جانبين رئيسيين: أنشطة توعوية مباشرة تستهدف المراحل الصفية كافة، يتم تنفيذها من خلال قنوات الوزارة الإلكترونية التعليمية؛ مثل منصة (E-school)، وفي هذا السياق يتم العمل على تطوير فيديو تعليمي تثقيفي من خلال تطوير مادة توعية مالية تغطي القطاع المالي ككل محكمة من قبل فريق وزارة التربية والتعليم لغرض نشرها على منصات الوزارة التعليمية المختلفة، وعلى الجانب الآخر البدء بتحضير مواد وأنشطة لامنهجية لفرعي المهني، وريادة الأعمال، بشكل يتماشى مع المساقات والجرعات التعليمية المحددة من قبل الوزارة، وفي هذا السياق يتم العمل على تطوير عمل انتاجي متسلسل، يهدف الى تعزيز الوعي المالي لدى هذه الفئة من الطلاب.

من الجدير ذكره أن الخطة الثلاثية تستهدف واحدة من أهم فئات الشمول المالي، وهي فئة الأطفال والشباب، مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الطلابية التي تضمها المدارس الحكومية (حوالي 879 ألف طالب/ة) إضافة إلى العاملين من معلمين وموجهين (حوالي 51000 مدرس/ة) وموظفي الوزارة والمديريات في المحافظات.

• رفع مسودة الاستراتيجية الوطنية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) لمجلس الوزراء لإقرارها

تم الانتهاء من تطوير الاستراتيجية الوطنية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومراجعتها من قبل اللجنة المسؤولة عن الإشراف ومتابعة تطوير الاستراتيجية والمكونة من كل من وزارة المالية، وهيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد، وقيادة وزارة الاقتصاد.

وتم رفع الاستراتيجية لمجلس الوزراء تمهيدا لإقرارها، حيث تم مراجعتها بالقراءتين الأولى والثانية من قبل مجلس الوزراء، ومن الجدير ذكره أنه تم إدراج تطوير استراتيجية وطنية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) كأحد أنشطة الخطة التنفيذية للشمول المالي بقيادة وزارة الاقتصاد، لما لهذا القطاع من أهمية وحساسية؛ كونه يلعب دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتغطي الاستراتيجية المبادئ العامة والتوجيهات الأساسية التي تهدف إلى دعم تطوير قطاع المنشآت ونموه في فلسطين حيث تم تطوير الاستراتيجية استناداً إلى دراسة السوق التي نفذتها وزارة الاقتصاد، ويتوقع أن تسهم الاستراتيجية في رفع وتعزيز مستويات الشمول المالي لدى هذه الفئة من خلال زيادة وصولهم واستفادتهم من الخدمات والمنتجات المالية المختلفة المتوافرة لدى القطاع الرسمي.

• صدور تشريعات مهمة ذات علاقة بتعزيز الشمول المالي

أصدر فخامة الرئيس، قرارا بقانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة خلال شهر تشرين اول من العام 2024، كما أصدر فخامته قرار بقانون والذي يشكل محورا اساسيا في تعزيز البنية التحتية والنظام البيئي للشمول المالي الرقمي.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

: □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□ □□□□□□ □□□-□□□□□□ □□□□□ □□□□□□

[illegible]

اهم الإنجازات الربع الرابع وفق الاتي:

- | | |
|---|---|
| <p> 00000000 00000000 00000000 00000000 0000 000000 00000000 00000000 00000000 00 000000 0000 00000000 000000
 .9/7/2024 00000000 00000000 (14/19) 0000 000000000000 00000000 00000000 00000000 000000 00000 0000 00000 00000000 </p> | - |
| <p> 00 0000000000 0000 0000000000 00000000 00000000 0000 00000000 00000000 00000000 000000 00 00000000 00000 00000000
 .2024/000000 0000 00000000 00 0000000000 00000000 </p> | - |
| <p> 0000000000 00000000 0000000000 0000 00000000 00000000 00000000 00000000 000000 000000 0000 000000 00 000000 00000 000000
 .2024/000000 0000 00000000 00 </p> | - |

اصدار التعليمات والتعاميم:

000000 000000 000 00000000 0000 0000000 000000 000 000000 00 0000000 00 00000000 000000000
 00000000000 00 000000 00 000000000 0000 00000000 000000 00000000 00000000 00000000 00000000 000
 0000000 000 000000 2024 0000 00 000000 000000 00 00000000000 00 00000000 000000 000 0000000000
 :00000000

- | | |
|---|---|
| 00000000 000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 | - |
| 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 | - |
| 00000000 00 00000000 0000 000 000000 00000000 000000 0000 00 00000000 0000000000 000000 | - |
| 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 | - |
| 00000000 0000 000 00000000 00000 0000000000 0000000000 00000000 000000 000000 000000 | - |

حوالات تفتيش مختصة واعداد سجلات مخاطر:

- 00000000 0000 00000000 000 000000 00 000000000 0000000000 00000 2024 000000 000000 0000
 00000 2023 000 000000 00 000000000 000000000 000 000 0000000 000000000 0000000000 0000000000
 000000000 000000 0000 0000 00000 00000000 000000000 000000000 000000000 0000 00 0000000 00000
 .00000000 00000000 00000000 0000 00000000 00000000 0000000000000 00000000000 0000000000000
 000 00 00000000 000000 000000 000000 0000 00 000000 000 000000 0000000000 0000000000 00000000
 0000000 0000 00000 000000000 000000 00 00000000 000000 000 00000000 00000000 00000000
 .00000000 0000

[illegible][illegible][illegible]

- : 0000 0000 00000000 00000000 00 00000000 00000000 000000000000 0000 000000 00000000 0000 -
- .7 000000 00000000 000000 00000000 0000 00 00000000 000000 0000 0000 -
- .7 000000 00000000 000000 000000 000000 00 00000000 000000 0000 0000 -
- 000000 00000000 0000000000 00000000 00000000 00000000 00000000 000000 00 00000000 000000 0000 0000 -
- .54

[illegible]

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

توقف الهيئة استقبال طلبات الترخيص الجديدة لشركات الأوراق المالية.

أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال قراراً يقضي بوقف استقبال طلبات الترخيص المقدمة من شركات أوراق مالية جديدة، حتى تاريخ 30/6/2025 واعتبار هذه المدة بمثابة فترة لمراجعة نشاط الأوراق المالية، بحيث يتوقف خلالها استقبال أي طلبات ترخيص تقدم من شركات أوراق مالية جديدة.

• تعيين أمجد قبها مراقباً عاماً للتأمين في هيئة سوق رأس المال.

أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً يقضي بتعيين أمجد قبها مديراً للإدارة العامة للتأمين، والذي جاء تحقيقاً لمقتضيات المصلحة العامة، وامثالاً لرؤية الهيئة في النهوض في القطاعات المالية الخاضعة لإشرافها، وبما يسهم في تطوير آليات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين الرامية لاستدامة ونهوض قطاع التأمين في فلسطين.